

ميقاتي يدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة

اجتماع "بالغ السوء" بين بان والمعلم ولبنان يرفض العقوبات لكنه يلتزمها

□ نيويورك - رابعة درغام

وعلمت «الحياة» أن فرنسا أعدت مشروع قرار جديداً حول سورية «لا يتضمن عقوبات أمنية لكنه يحذر من التوجه إلى اتخاذ إجراءات مشابهة خلال فترة زمنية قد تكون أسبوعين» بحسب مصادر دبلوماسية. وكان من المقرر أن توزع البعثة الفرنسية نص مشروع القرار مساء أمس على أعضاء مجلس الأمن. وقال دبلوماسيون إن «النص الجديد لم يحصل بعد على الدعم الروسي لكنه صيغة جديدة لإقناع روسيا بمسار إصدار قرار عن مجلس الأمن». وأضافت مصادر أخرى أن «الإشارة إلى مهلة الأسبوعين تهدف إلى إعطاء الحكومة السورية فرصة إظهار صدقها في الإصلاح ووقف القتل، ولكن قد يتم الاستغناء عنها فيما لو وافقت روسيا على نص مشروع القرار». وأشارت إلى دلائل حول «احتمال عدم تعطيل روسيا مشروع القرار طالما أنه لا يتضمن عقوبات

■ يحيل لبنان اليوم الأربعاء، قبيل انتهاء رئاسته الدورية لمجلس الأمن الجمعة، طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة التي لجنة دراسة الاعتمادات في المجلس. وترأس رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي أمس جلسة المجلس المخصصة لبحث الوضع في الشرق الأوسط بما فيه القضية الفلسطينية. ودعا مجلس الأمن إلى دعم حق فلسطين في العضوية، مشدداً في الوقت نفسه على «التزام لبنان احترام كل قرارات الشرعية الدولية، بما فيها المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان».

وقال ميقاتي في كلمته الافتتاحية للجلسة إن «لبنان، وإزاء ما تعيشه سورية من أحداث، يؤكد حرصه على وحدة أراضيها وشعبها، وأمن جميع أبنائها وسلامتهم».

انية»، رغم أنه يحذر من «إجراءات لاحقة» (راجع ص7)
وعقد وزير الخارجية السوري وليد المعلم لقاء مع الأمين العام
للأمم المتحدة بان كي مون أمس، وصفته مصادر دولية بأنه كان «بالغ
السوء» وأوضحت أن اللقاء تخللته «مواجهة حادة، وأن الأمين العام
ابدى بالغ الغضب من أجواء اللقاء ومما سمعه من المعلم» ووصفت
الأوساط نفسها «اللغة» التي استخدمها المعلم مع بان بأنها كانت
«غير دبلوماسية».

وكان الرئيس ميقاتي شدد على أن «قطار الربيع الفلسطيني قد
انطلق»، مناشداً العالم «الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن
يكون له وعلى أرضه دولته المستقلة التي تجد مكانها الطبيعي عضواً
كامل العضوية في الأمم المتحدة». ولغت إلى إن ما تمارسه إسرائيل
من انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ونكر بالإجماع
العربي على تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط
على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومرجعيات مؤتمر مدريد
ومبدأ الأرض مقابل السلام «في مبادرة السلام العربية التي أطلقها
العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والتزمتها دول منظمة
التعاون الإسلامي».

وأعلن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية لين
ياسكو أمام مجلس الأمن أن اللجنة الدولية الرباعية «ستعمل على عقد
اجتماعات تحضيرية للأطراف خلال فترة شهر للاتفاق على الأجندة
وشكل التقدم». وقال متحدثاً باسم الأمين العام إن الفترة المقبلة
ستكون «اختباراً للأطراف وإرادتها لتقديم اقتراحات جديّة تتناول
القضايا الرئيسية»، مشدداً على أن الهدف هو تحقيق تقدم جوهري
خلال ٦ أشهر والتوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام ٢٠١٢.

واعتبر ياسكو أن ثمة «قصة نجاح دولي يجب البناء عليها، وهي
أن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة دولة». وشدد على أن حديثه
عن إنجاز بناء الدولة يعني «أن العوائق أمام الدولة الفلسطينية ليست
مؤسسية بل سياسية: القضايا الأساسية في النزاع بين الأطراف،
واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الانقسام الفلسطيني».

ونقل عن بان ترحيبه «بالالتزام القوي من الرئيس ميشال سليمان
ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان».

وجدد ميقاتي أمام مجلس الأمن مطالبته لبنان بالانسحاب
الإسرائيلي الكامل من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي
من قرية العجر. وأكد التزام لبنان القرار ١٧٠١ بكافة مندرجاته، مطالبا
المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل القيام بموجباتها المحددة في هذا

القرار. وكرر ان لبنان «ملتزم بوما احترام قرارات الشرعية الدولية، بما فيها المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وفقا لما اكدت عليه البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة».

من جهة أخرى، قال ميقاتي لاحقاً قال في درشة مع الصحافيين إنه «نظراً الى خصوصية لبنان لن نتمكن من التصويت مع اي قرار يفرض عقوبات على سورية، إنما هذا لا يعني أننا لن ننفذ العقوبات، في حال صدورهما، بموجب التزامات لبنان تنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة».

واضاف أن القطاع المصرفي اللبناني «لن يثير المجتمع الدولي ولن يكون ضد المطالب الدولية»، مشيراً الى أنه أجرى اتصالاً امس بحاكم مصرف لبنان للتأكيد على هذه المسألة. وأشار الى أنه تطرق في محادثاته مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الى مواضيع عدة لم تكن «الودائع السورية في المصارف اللبنانية من ضمنها».

وعن الإطار الزمني لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قال إن «التمويل سيتم قريباً جداً خلال الاسابيع المقبلة». واطاف أن على لبنان أن ينفذ قرارات الشرعية الدولية وتلك المعنية بالمحكمة، ولن تكون انتقائياً في تنفيذ القرارات الدولية».

واعرب ميقاتي عن خشيته في حال عدم تمويل المحكمة من أن يؤدي ذلك الى «عقوبات ضد لبنان»، مشيراً الى أن المتضرر أولاً من هذا الأمر هو لبنان «والمستفيد ستكون إسرائيل». واطاف «لن أسمح لإسرائيل أن تأخذ مني في السلم ما لم تأخذه في الحرب».

وتحدث عن امكان «تعديل» القرار الذي صدر في شأن المحكمة عند طرح التمديد لصلاحيات المحكمة في آذار (مارس) المقبل. وعندما سئل عن صدقية المحكمة قال «لست قاضياً»، مضيفاً «دوري أنني مؤتمن على تنفيذ ما اتفقنا عليه». وكرر ميقاتي رايه بأنه من الأفضل لـ «حزب الله» أن يعين محامين للدفاع عن المتهمين في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، إنما «هذا شأنهم، ولكن أنا مع هذه الفرضية». وقال إنه سيبحث ترسيم الحدود السورية - اللبنانية عندما يزور سورية، وأن تلك الزيارة ستتم «عندما أبدأ زيارتي للخارج، لكنني لست ضد مبدأ زيارة سورية في توقيت أتركه الى حين وضع برنامج الزيارات الخارجية». وأكد ميقاتي أن «لا علاقات تجارية ولا أعمال لي» في سورية، مشيراً في الوقت نفسه الى أن العلاقات الاقتصادية الجيدة القائمة بين لبنان وسورية «تتأثر بحسب التطورات في سورية».

وكان ميقاتي قد اجتمع امس بكل من الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد آل نهيان، وغيرهم من المسؤولين.